

قال الله عز وجل والذي اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا  
 وكان بين ذلك قولا منسرفا هذا الاسراف ينكر  
 عليه ويجب على القاضي ان يحج عليه الا اذا كان الرجل  
 وحده وكان له قوت في التوكل صادقة فله ان يتفق  
 جميع ماله في ابواب الخير ومنه عياله او عاجز عن  
 التوكل فليس له ان يتصدق بجميع ماله وكذلك لو  
 صرف جميع ماله الى نفوس حيوانه وتزويج بناته  
 فهو اسراف محرم وفعل ذلك ممد له مال كثير ليس  
 بحرام لان التزويج من الاعراض الصحيحة ولم تترك  
 المساجد تزويج وتنقش ابوابها وسقوفها مع  
 ان تنقش الباب والسقف لا فائدة فيه الا مجرد الزينة  
 فخذ الدور وكذلك القوافل في الجمل بالثياب والاطعمة  
 في ذلك مباح في حبه ويصير ذلك اسرافا باعتبار  
 حال الرجل واسرافه وامثال هذه كثيرة لا يمكن حصرها  
 فقس بهذه منكرات المجامع ومجالس القضاء  
 ودواوين السلاطين ومدارس الفقهاء ورياضات  
 الصوفية وديارات الاسواق فلا تخلوا بغيره عن منكر  
 محرمه او محظوره واستقصا جميع المنكرات تستدعي  
 استيعاب جميع تفاصيل الشريعة اصولها وفروعها  
 فلتقتصر على هذا القدر منها منكرات العامة  
 اعلم ان كل قاعد في بيته انما كان فليس خاليا في

هنا

هذا الزمان عن منكر من حيث التقاعد عن اسراف  
 الناس وتعلمهم وحملهم على المعروف فانكر الناس  
 جاهلون بالشرع في شروط الصلاة في البلاد فليق  
 في القرى والبوادي ومنها الاعراب والاكراد والبرقيان  
 وسائر اصناف الخلق وطوبى ان يكون في كل محلة  
 من البلد فيه يعلم الناس بينهم وند في كل قرية  
 على كل فقيه فرج من فرج عينه ونفر في لغرض الكفا  
 ان يخرج اليه من مجاوز بلده من اهل السواد ومن  
 العرب والاكراد وغيرهم ويعلمهم دينهم وادبهم  
 ويتعصب مع نفسه زادا ياكله ولا ياكل  
 من اطعمهم فان اكثرها مفضو به فان قام به واحد  
 سقط الحجر عن الاضرب والاعم المخرج غزال الكفا  
 اجمعين اما العلم فلتقتصر في الخروج واما الجاهل  
 فلتقتصر في تركه التعل فكل عامي عرف بشرح  
 الصلاة فعليه ان يعرف غيره والا فلكو شر في  
 الاثم ومعلوم ان الانسان لا يولد عالما بالشرع  
 وانما يجب التبليغ على اهل العلم فكل من تعلم منه  
 واحد فهو من اهل العلم بالشرع والامر على الفقهاء  
 اشد لان قدرتهم فيه اظهر وهو بضاعتهم اليق  
 لان المحرفين لم يتركوا احدتهم بطلت الحاسن  
 فلم قد تقلدوا امر الابصار في اصلاح الخلق وثنان